المنهـــج الإســـلامى فى التنميـــة

• د • يوسف ابراهيم يوسف *

مقـــدمة :

من نافلة القول أن نتحدث عن أهمية التنميـــة الاقتصادية وضرورة تحققها ، فلقد أصبح ذلك من المسلمات لدى عامة الناس فضلا عمن حملوا هموم أمتهم واشتغلوا بمشكلاتها وجعلوا الوصول الى حلول لهـــا هدفا لهم وميدانا لسعيهم فى الحياة .

لانحب أن نضيع جهدا فى إعادة إثبات أن تحقيق التنميـــة الاقتصادية فى البلاد الإسلامية ، أصبح مسألة وجود أو لا وجود ، وإنه بقدر ما تنجح هذه الأمة فى تحقيق التنمية الاقتصادية ، وبقدر ما تسرع فى الوصول الى هذا النجاح بقدر ما تكتب لهـــا مكانة فى عالم المستقبل ، وما من شك فى أن كتاباتنـــا الاقتصادية الكثـــيرة والحيز الذى تشـــغله فيهـــا التنميـــة الاقتصادية ليعبر عن إدراك أهمية التنمية الاقتصادية فى حاضر ومستقبل أمتنـــا .

وكثيرا ما عقدت اللقاءات لبحث هذه القضية على مختلف المستويات ، وشتى الاتجاهات . وطرحها وعلاجها من وجهة النظر الإسلامية ، فى كثير من هذه اللقاءات له دلالته التى لاتخطئها عين ، إنه يدل على أن مرحـــلة التشتت والتبعية الفكرية فى هذا الميدان قـــد آذنت بأفول ، وأن الأصالة فى العلاج والاستقلال فى المنهج توشك أن تكون بين أيدينا ، وأن احتمالات النجاح ـــ باذن الله تعالى ـــ تلوح فى الآفاق .

ومع كل ما كتب عن التنمية الاقتصادية من وجهة النظر الإسلامية ، فى السنوات الماضية ، ومع تعدد اللقاءات التى ناقشت هذا الموضوع ، فانه ما زال فى حاجة الى الكثير من الجهود ، فهو متعدد الجوانب ، كثير الزوايا ، وأهم الجوانب التى ينبغى أن نركز عليها فى هذه الفترة ، مايتعلق بالمنهج ، فهو جانب جوهرى ، وبقدر وضوحه فى أذهان المنظرين بقـــدر ماتكون نظراتهم صائبة واجتهاداتهم موفقة وعند ذلك تكون الإجـــراءات التنفيذية والخطوات العملية رشيدة مؤثرة منتجة .

---

* أستاذ الاقتصاد المساعد بجامعة الأزهـــر والمعار حاليا الى كليـــة الشريعة بجامعة قطر .

مدخل الى اختيار المنهج الملائم للعالم الإسلامى

مفهوم التنمية فى الإسلام :

الحديث عن منهج التنمية مدخله — فى نظرنا — هو تحديد مفهوم التنمية . والأهداف المتوخاة من القيام بها ، فلذلك أثر فى اختيار المنهج المتسق مع هذا المفهوم ، والقادر على تحقيق الأهداف . إذ عندما نقصد من تحقيق التنمية مجرد مضاعفة كمية المنتج من السلع والخدمات ، فان كثيرا من المناهج قد تحقق ذلك ، ولكن عندما نضيف الى هدف مضاعفة الانتاج فكرة تحقيق العدل فى توزيعه ، فليست كل المناهج بقادرة على تحقيق العدل فى التوزيع ، وعندما نأخذ ظروف أمة من الأمم فى الحسبان فإن أكثرية المناهج المعروفة لاتتلائم مع هذه الظروف ، وهكذا نرى أن اختيار المنهج لابد أن يسبقه الوقوف على مفهوم التنمية وأهدافها .

وفى ظل الإسلام نادى المفكرون منذ صدر الإسلام « بعمارة الأرض » و « عمارة البلاد » . جاء ذلك فى كتب الخلفاء الى الولاة ، ككتاب الإمام على كرم الله وجهه الذى وجه به مالك بن الأشتر الى مصر ، وجاء فى كتب المفكرين ككتاب الخراج لأبى يوسف .

وعمارة البلاد التى نادوا بها ، هى ما ننادى به اليوم من تحقيق التنمية الاقتصادية . وبالتمعن فى مضمون « عمارة البلاد » نراه غير مقصور على البعد المادى المتمثل فى انتاج حجم ما من المنتجات ، بل يشمل أبعادا أخرى اجتماعية وثقافية وأخلاقية ودينية . فلقد قالوا إن تعمير البلاد يهدف الى إقامة مجتمع المتقين ، يتمتع بمستوى معيشى طيب يصل اليه بزيادة الإنتاج الى أقصى قدر ، مع استشعار تقوى الله فى ذلك ، والتى يتولد عنها الحرص على سيادة مبادىء الإسلام فى سلوكيات المجتمع كمبدأ تحقيق حد الكفاية . ومبدأ تحقيق التوازن الاقتصادى ، وجعل ذلك ميدانا لعبادة الله تعالى ، وتحقيق مضمون الخلافة فى الأرض .

لقد فتح الإنسان الموارد المادية ، والطاقات البشرية ، وكلف بحسن استخدامها . وحسن توزيع ناتج هذا الاستخدام ، كى يبنى الحياة الطيبة . فاذا أصيب المجتمع بمصيبة التخلف الاقتصادى فان ذلك يعود — فى المفهوم الإسلامى — الى أحد أمرين .

١ — القصور فى استخدام الموارد .

٢ — سوء توزيع الناتج .

وأول الأمرين كفران بنعمة الله تعالى ، وثانيهما تظالم بين الناس ، وكلاهما محرم . ويتناقض مع القيام بمهام الخلافة فى الأرض ، « وآتاكم من كل ما سألتموه . وإن تعدوا نعمة الله لاتحصوها . إن الإنسان لظلوم كفار » (١) فكأن التنمية فى مفهوم الإسلام تتمثل فى قيام المجتمع باستخدام الموارد المادية والبشرية التى وضعها الله تعالى تحت تصرفه أفضل استخدام ممكن ، فى ظل المعرفة الفنية السائدة ، وتوزيع الناتج بما يحقق للناس حد الكفاية المتناسب مع حجم الناتج ، عبادة لله تعالى وقياما بمهام الخلافة .

ففوق الرخاء المادى للمجتمع هدف أعلى هو أن يكون المجتمع قائما بمهام الخلافة التى تعنى عبادة الله تعالى بتعمير الأرض . ومن ثم يكون هدف التنمية فى الاسلام بناء المجتمع القائم بأمانة الخلافة عن الله تعالى، الذى يمثل الأمة الوسط التى تقيم معالم الحق ، فيقيم بها الله الحجة على الناس كافة .

وانطلاقا من أن التخلف — كما قلنا — رهن بالقصور فى استخدام الموارد ، وسوء توزيع الناتج ، فان الاسلام يكون قد ربط المشكلة بالانسان وبما هو عليه من قيم ، أى ربط المشكلة بجذورها الاجتماعية والثقافية العميقة ، ويكون الحل رهنا ببناء الانسان ، وإعادة ثقته فى نفسه اليه ، قبل بناء المصانع واستصلاح الأراضى وحبك الخطط ، ولذا فان المنهج الاسلامى فى التنمية لايتكون من عناصر اقتصادية بحتة ، وإنما يضم أيضا عناصر غير اقتصادية ، هى فى الحقيقة أهم من العناصر الاقتصادية، فهو إذ يصف العلاج ، يعد المريض للاستفادة منه .

إن المناهج التى تتكون من عناصر اقتصادية بحتة لتقفز فوق الفروق بين المجتمعات لتعالج موضوعا جوانبه غير الاقتصادية أكبر من جوانبه الاقتصادية باعتراف خبراء التنمية الاقتصادية (٢) — لايمكن أن تقدم غير حلول مبتسرة تعالج مظاهر الداء دون أسبابه وتعجز فى النهاية عن إحراز أى نجاح ، مما يصيب المجتمعات بالاحباط واليأس من النجاح ، فيكون الإعراض عن التجاوب مع أى جهود جديدة وتتكون لدى المجتمعات المختلفة حلقة أخبث من كل ما تعرف ، هى الحلقة الخبيثة لليأس . فالمنهج الإنمائى ليس إلا وصفة ، لكيفية الإقلاع بالمجتمع من وهدة التخلف الى

---

(١) سورة ابراهيم الاية رقم ٣٤ .
(٢) انظر خير الدماير ، روبرت بولدوين ، التنمية الاقتصادية ، ترجمة د . يوسف صايغ — مكتبة لبنان ١٩٦٤ م ج ١ ص ٤١ .

ذرى التقدم ، وهى عملية تختلف من مجتمع لمجتمع تبعـــا لاختلاف الظروف التى يمر بها كل مجتمع ، ومن ثم فان ما يصلح من المناهج للاقلاع بمجتمع ما ، يختلف عما يصلح لغيـــره من المجتمعات التى تختلف فى ظروفهـــا عن المجتمع الأول .

واذا كان العقـــلاء لايجادلون فى أن الأســـباب التى أدت الى تخلف المجتمع الإسلامى والظروف التى تحيط به اليوم إذ يحاول التقدم ، تختلف عن الأسباب والظروف التى وجدت بالمجتمعات التى تقدمت ماديا باستخدام المنهج الرأسمالى أو المنهج الاشتراكى ، فـــلا ينبغى أن يجادلوا فى عـــدم صلاحية المنهجيين المذكورين للاقلاع بالعالم الإسلامى

مقومات المنهج القادر على تحقيق التنميـــة :

هنالك مقومات يجب توفرها فى المنهـــج الانمائى القادر على تحقيـــق التنميـــة فى مجتمع ما . وأولها أن يتوافق مع البيئـــة التى يطبق فيهـــا ، وثانيها أن يقدر على استفسار الجماهير وتوجيه طاقاتها بما يخدم التنمية، وآخرها أن يمتلك قدرا من المرونة حتى يستجيب للظروف المتغيرة .

والمنهج الذى يفتقد واحدا من هذه المقومات لن يتمكن من تحقيـــق التنمية ، وما نجح من منـــاهج حتى الآن فقد كان يمتلك هـــذه المقومات ، فالمنهج الاسلامى عندما طبق فى العصور الوسطى ، والمنهـــج الرأسمالى على شاطئى الأطلنطى ، كلاهمـــا نجح فى تحقيق التقدم بمفهومه فيـــه ، بسبب التوافق مع البيئـــة والقدرة على تجنيد الطاقات والتمتع بقدر من المرونة . فالرأسمالية منهج مادى ، والبيئة التى طبق فيها مادية ، وهو يحمل الأفكار المـــادية التى تتفق مع تصورات الناس عن الكون والحيـــاة والانسان ، فهو قادر على تجنيد طاقاتهم ، وقـــد استطاع أن يستجيب للظروف المتغيرة التى تعاقبت عليه ، ومن ثم أثمـــر هذا التقدم المـــادى غير المسبوق .

مقومات النجاح فى المناهج المطبقة فى العالم الاسلامى :

لو ذهبنا نستقصى مدى توفر المقومات السابقة فى المناهج التى تدار إنطلاقا منها برامج التنمية فى بلادنا ، لمـــا وجدناها تمتلك منهـــا الكثير ، سواء فى ذلك المنهج الرأسمالى الذى نجح على شـــاطئى الأطلنطى ، أم غيره من المناهج المطروحة والتى لم نر لهـــا إنجازا مشهودا .

إن ما يملكه المنهج الرأسمالى من مقـــومات النجاح فى غـــرب أوربا والولايات المتحدة ، يفتقده تماما فى بلادنا ، فبيئتنا ليست مادية ومجتمعنا

إنبثاق من الشريعة الاسلامية ، وليس انبثاقا من مقتضيات أرضية ، ونظرة مجتمعنا الى الكون والحياة والانسان جد مختلفة عن نظرة المجتمعات التى أثبتت المنهج الرأسمالى ، فالكون عندنا غير مجهول النسب ، والحياة عندنا حقيقة مقصودة ، وإرادة الله نافذة ، والانسان عندنا من بين مخلوقات الله أرقاها ، وأفراده متساوون ، وهو الذى بيده الملك وهو على كل شىء قدير ، « الذى خلق الموت والحياة ليبلوكم أيكم أحسن عملا ، وهو العزيز الغفور » (١) .

فهل بين هذه البيئة والبيئة المادية فى غرب أوربا والتى أثبتت المنهج الرأسمالى علاقة ما ؟ ومن ثم فهل المنهج الذى يستلهم غاياته من بيئة مادية يكون موافقا مع بيئتنا هذه ؟ واذا كان المنهج الرأسمالى غير موافق مع بيئتنا ويحمل قيما غير قيم مجتمعنا فهل يكون قادرا على استنفار الجموع وحشد الطاقات من أجل تحقيق الأهداف المطلوبة ؟ لو كان قادرا على شىء من ذلك لما كنا اليوم نعانى من التخلف ، ونبحث عن وسيلة للخروج من إساره . فلقد طبقناه منذ الثلث الأول للقرن التاسع عشر فى مصر ، ونحن اليوم أكثر تخلفا مما كنا عليه يوم أن استعنا به .

هذا فضلا عن ارتباط المنهج الرأسمالى فى أذهان الجماهير بالتجربة الاستعمارية المريرة التى نهبت فيها ثرواتهم وسلبت حقوقهم ، بل لعلهم يؤمنون — وربما عن صدق — بأن العالم الذى تنتمى اليه هذه المناهج يبحث عن وسائل جديدة يديم بها سيطرته ، على الأقل فى مجال الاقتصاد ، وربما يكون من أساليبه الى ذلك تقديم هذه المناهج التى نؤمن بأنها مصدرة قبل أن تكون مستوردة ..

ناهيك عن أن الظروف التى أحاطت بنجاح الرأسمالية فى غرب أوربا غير متاحة لبلادنا اليوم ، بل لعلها توجد بصورة معكوسة تماما ، فلقد أتيح للرأسمالية أن تنبت فى مجتمعات عقد لها لواء السبق التكنولوجى ، وبلادنا تعانى من التخلف فى هذا الميدان . وأتيح لها أن تطبق فى مجتمعات تسيطر فى مجموعها على الكرة الأرضية ، ونحن اليوم لانسيطر على ثرواتنا ، وأتيحت لها أسواق متسعة بامتداد الكرة الأرضية أيضا ، ونحن اليوم نزاحم فى أسواقنا المحلية .

ولقد ضربنا الأمثلة بالمنهج الرأسمالى ، بيد أن المناهج الأوربية كلها سواء فى ذلك ، بل إن الاشتراكية العلمية أبعد من نفسيتنا ، وأعجز عن استنفار جماهيرنا للقيام بالتنمية ، فمبادئها الجوهرية تصطدم بعقيدتنا مباشرة ، بينما الاصطدام مع الرأسمالية كان بطريق غير مباشر ،

---

(١) سورة الملك الآيتين رقم ١ ، ٢ .

والاشتراكية العلمية هى قمة الاتجاه المادى الذى تمثل الرأسمالية مرحلة منـــه .

وهكذا نرى المناهج التى تصـــدر عنهـــا برامج الانمـــاء الاقتصادى فى بلادنـــا تفتقـــد مقومـــــات النجـــاح والقـــدرة على الانجـــاز ، وبرغم وضوح ذلك خلال العقود الثلاثة الماضية فإنها لا زالت تسيطر فكريا وعمليا ، وتتقلب بلادنا بينها لتلقى على يد الاشتراكية ما لقيتـــه على يدى الرأسمالية ، فإن فكرت فى الخروج من آسارهما فلتجمع بينهمـــا فى منهج يضم أسوأ قسماتهما .

وأصبحت الصورة المشاهدة لمجتمعاتنا على يدى هـــذه المناهج هى وقوفنا حيث كنا فى الوقت الذى انطلق العالم من حولنا فى مدارج التقدم ، بل لقد أصبحنا تابعين اقتصاديا للبلاد التى صدرت الينا مناهجها ، ولعبت هذه المناهج دورا كبيرا ، فى تكريس هذه التبعية ، واذا لم يكن للاستقلال السياسى وزن كبير بدون الاستقلال الاقتصادى ، فان هذه المناهج تكون قـــد أفرغت الاستقلال السياسى — الذى حصلنا عليه بتضحيات كبيرة — من مضمونه ، بل لقد تجاوزت هذه المناهج فى أثرها أن استخدمت معاول هدم لمـــا بين شعوبنا من روابط . لقد كان كل ما يفصل بيننا هو الأسلاك الشائكة التى إقامها المستعمر بين أجزاء أمتنا ، فاذا بالمنـــاهج المستوردة تقيم من أوطاننا بلادا تختلف مذهبيا وتتوزع بين دول تقدمية اشـــتراكية ، ودول تقليدية رأســـمالية ينكر بعضها بعضـــا ، ويتربص بعضهم ببعض ، لقد أحدثت هذه المناهج فى الجسد الاسلامى شرخا يصعب التئامه ، ومثلت عامل فـــرقة لايستهان به ، حتى ليصدق مالك بن نبى رحمـــه الله عندما يقول : إن العالم العربى كان قبل أربعين سنة أقرب الى الحـــل الرشيد لمشكلته وهو مستعمر ، لأن وحدته الروحيـــة أو الأيديولوجية كانت أمتن منها اليوم ، فهو الآن — وهو مستقل — كأنما يبتعد عن هدفه (١) .

حاجتنـــا الى منهج قادر :

نحن اليوم فى أمس الحاجة — مهما طال بنا التخبـــط — الى منهـــج يجمعنا من حوله فلا يمزقنا سياسيا ولا يفرقنا مذهبيـــا ، ولا يضعنا تحت السلطان الفكرى ، أو الاقتصادى أو السياسى لغيرنا ، منهج يستطيع أن يجعل منـــا منتجى حضارة نشارك بها فى عالم اليوم لامستهلكى حضارة ، نعيش على هامش حضارة العالم المعاصر .

---

(١) مالك بن نبى — انتاج المستشرقين وأثره على الفـــكر الاسلامى ، مكتبة ممار القاهرة سنة ١٩٧٠ ص ٢٦ .

إن المناهج المستوردة تجعل النمط الغربى للاستهلاك هدفا تتطلع اليه الجماهير وهى إذ تخلق فيهم هذا التطلع تعجز فى تجنيدهم فى خلية الإنتاج لتحقيق ما يتطلعون اليه ، ومن ثم فهى توقعهم فى الإحباط النفسى ، وليس بهذا النمط من السلوك تعالج قضايا التنمية . إننا بحاجة الى منهج يقلب هذا الترتيب ، فى حاجة الى منهج يحقق مشاركة الجماهير فى البذل والعطاء ، والتعالى على الاستهلاك المظهرى ، وقد عجزت المناهج المستوردة من رأسمالية واشتراكية عن تحقيق أى من الأمرين .

والشريعة الاسلامية بما تملك من سيطرة على قلوب الناس تستطيع أن تجعلهم يعطون بغير حدود عبادة لله تعالى ، كما تستطيع أن تضبط استهلاكهم عند الحدود المعقولة التى تتجنب التقتير والاسراف ، والمنهج المشتق منها سيكون فعالا ممتلكا لمقومات النجاح التى حددناها .

فهو منهج مشتق من بيئة وتراث الشعب الاسلامى وهو يحمل الأفكار التى يستجيبون لها ، فهو قادر على استنفار جموعهم وتجنيد طاقاتهم ، وهو من المرونة بحيث يستجيب للتغيرات ، فلقد نجح هذا المنهج من قبل ونجاحه كان ثمرة توافقه مع النفس البشرية ، ولا سيما فى خلق تلك الصورة المتحركة للمجتمع الذى يقوم على البر بين أفراده (١) .

إنه ليس الا الطريق الذى يحدده الاسلام للنهوض بالمجتمع ، باخراجه من ضنك الحياة الى طيب الحياة ، التى هى هدف التنمية الاقتصادية فى الاسلام كما بينا من قبل .

يقول الله تعالى : « من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة » (٢) ويقول أيضا : « ومن أعرض عن ذكرى فان له معيشة ضنكا » (٣) .. فالتخلص من ضنك الحياة وتحقيق الحياة الطيبة يتطلب منا :

١ — الإقبال على الله تعالى والايمان به .

٢ — العمل الصالح فى كل مجالات حياتنا .

ومن هنا فان المنهج الاسلامى فى التنمية يتطلب قبل كل شىء إيجاد المجتمع المؤمن ، وهو يستلزم صياغة الأفراد صياغة اسلامية وإقامة نظام الاسلام فى شتى جنبات الحياة ، فى أنفسنا أولا ، وفى بناء مجتمعنا ثانيا ،

---

(١) Owatt, w.m. Social in Cegration in Islam, London Oxford Universty Press, 1965,P. 62

(٢) سورة النحل ، الآية رقم ٩٧ .

(٣) سورة طه ، الآية رقم ١٢٤ .

وفى علاقة شعوبنا ببعضها ثالثا . وفى تحديد أهدافنا الاقتصادية ووسائلنا الى هذه الأهداف فى مرحلة أخيرة .

ونستطيع أن نفرغ هـذه المتطلبات فى خطوات محددة يتكون منهـا المنهج الانمائى الاسلامى وهى :

١ — إعلان الولاء لله وشجب الأيديولوجيات المناهضة .

٢ — بناء الانسان على قيم الاسلام .

٣ — تحقيق التكامل الاقتصادى بين شعوبنا .

٤ — إحياء تنظيم الاسلام فى ملكية الموارد .

٥ — توجيه الانتاج للوفاء « بحد الكفاية » لكل إنسان .

وفى المطلب التالى نبين دور هـذه الخطوات فى التنميـة بمفهومهـا الاسـلامى .

خطـوات المنهـج الإسـلامى

الفـرع الأول — إعـلان ولاء المجتمع لله تعالى :

أول خطوة فى تطبيق المنهج الاسلامى فى التنميـة ، تتمثل فى إيجـاد المجتمع المسلم ، فالمنهج الاسلامى لايطبـق الا فى مجتمع مسـلم ، وليس الاسلام شعارا يرفع أو مادة تزين بهـا الدساتير ، وإنمـا هو الولاء لله تعالى فى كل شىء ، والصدور عن شريعته فى كل أمـر ، ومن ثم فتخليص مجتمعاتنا من الأيديولوجيات التى يتوزع الناس بينها ، إما جهلا بالاسلام ، وإما رفضا له ، مقدمة ضرورية لايجاد التربة الصالحة للتقـدم والنمـو ، ذلك أنه لن يتقدم مجتمع ما ، دون أن يجمع على أسلوب للحياة ينبعث من عقيدة ، أو مذهب اجتماعى ، ولم يحدث أن تبنى مجتمع مذهبـا ما ، ثم سـمح للمذاهب المناوئة له بأن تجعـل من أرضه مسرحا لنشاطها ، ومن شعبه هدفا ومن أفراده أبواقا لهـا ، إن ذلك لم يشاهد قط فى مجتمع بدأ تنمية ونجح فى تحقيقها .

والمجتمع الاسلامى اليوم — إلا من رحم — مسرح للمذاهب المختلفة تنوشه من كل جانب ، وتقسم أبناءه شيعا ، هذا يتبنى الرأسمالية ويدعو اليها ، وذاك يتبنى الاشتراكية ويبشر بهـا ، والمجتمعات تقـع فى قبضة هؤلاء مرة ، وفى قبضة الآخرين أخرى .

ولم يكن هذا الانقسام وليد اختيار قامت به هذه البلاد ، وانما هـو مظهر لتيارات خفية من الصراع بين الأنظمة العالمية على السيطرة . ومـا للمنقسمين من دور الا دور الدمى فى مسرح العرائس يحركهـا من يمسك الخيط رأسماليا كان أو إشتراكيا .

وليس من العجيب إدراك أهداف هـذا الصراع ، فهو — فى أحـد جوانبـه — صراع السيطرة على هـذه المجتمعات واستغلالها لصـالح الدولة التى هى صاحبة الأيديولوجية ، وكمـا هو معروف ليست هنـاك أيديولوجية محايدة . فكل أيديولوجية إنما تخدم مصالح من أنتجها كما قرر ذلك كارل مانهايم (١) فاذا ما تغلبت الرأسمالية فى منطقة ما ، حقق ذلـك مصالح أوربا الغربيـة والولايات المتحـدة ، واذا تغلبت الأيديولوجيـة

---

(١) د . سعد الدين ابراهيم ، نحو نظرية سوسيولوجية جـديدة للتنمية فى العالم الثالث ، من أبحاث المؤتمر الثانى للاقتصاديين المصريين ، دار الكتاب . القاهرة ص ٦٢ .

الماركسية فان ذلـك يخدم مصالح الكتلة الشيوعية ، وهـو — فى جانبه الآخر — يدور بينهما وبيننا امتدادا للصراع المسلح الذى دار بيننـا وبينهم قرونا ، سواء فيما عرف باسم الحروب الصليبية أم الحروب الاستعمارية أم الحروب بين الخلافة الاسلامية وروسيا القيصرية .

إنهم إن تصارعوا معـا بغية الاستئثار والغلبـة ، فان صراعهم مع الاسلام بهدف عـدم السماح له بتوجيه مقدرات الأمور فى بلاده ، فذلـك يعنى نهاية التبعية لهم ونهاية الدوران فى فلكهم .

وما من شـك فى أن الصراع المذهبى هو أشر ما تبتلى به أمـة من الأمم، إنه يمزقها فئات يعادى بعضها بعضا ، ويجهض بعضها جهود بعض، واول شروط التنمية الناجحة،أن تكون الأمة موحدة الجهود خلف هدفهـا ، فلن تتقدم أمة متأخرة تفرقها الأهواء ، ولن تبنوا العلا متفرقين ، كما قال إقبال رحمه الله تعالى ، ولقد نال الصراع من إمتنا ، حتى وصل الى حد طرح الشيوعية فى بعض بلاد الاسلام بديلا عنه وهى الآن فى حاجة الى أن تختار بين استمرار هذا الصراع الذى يأكل الأخضر واليابس ، ويقيمها فى مهب الريح تلقيها ذات اليمين وذات اليسار ، لينتهى مصيرها الى الفناء ، ويتعين أن تحزم أمرها وتجمع على مذهب يخلصـها من الصراع ويأخـذ بيدها فى طريق التقدم والنماء .

ولكن أى المذاهب تختـار ؟

هل المذهب الذى تعتنقه جماهير الأمـة ، أم مذهبا يتطلب فرضـه الدخول فى حرب طاحنة مع هـذه الجماهير ؟ وهل من صـالح التقدم أن نقضى السنين الطـويلة نستأصل عقيـدة متأصلة فى النفـوس حبـا فى الاشتراكية مثلا ؟

هل نختار المذهب الذى يرفع التناقض بين دسـاتير الدول والواقع العملى المطبق ، أم المذهب الذى يعمق هذا التناقض ؟

هل نختار المذهب الذى نعرف به أم المذهب الذى ليس بيننـا وبينه العصر فاذا بنا خبر من أخبار التاريخ ؟

هل نختار المذهب الذى نعرف به أن المذهب الذى ليس بيننا وبينـه صـلة ؟

إن هذه المفاضلة غير منطقية ، فهل تفاضل أمة بين مذهبها والمذاهب الأخرى ؟ وهل المذاهب تستورد ؟ واذا كانت كذلك أفلا يكون لهـا ثمن يدفع فيها ككل ما يستورد ؟ واذا كان لهاثمن ، أفلا يفكر أنصار استيرادها فى الثمن المطلوب لأصحابها ؟ أم تراهم يقدمونها مجانا ؟ واذا كانت كذلـك

فلم هانت عليهم وهم يرفضون أن يقدموا للعالم الثالث أجمع ١ ٪ من دخولهم القومية ؟

إن حسم هذا الصراع ، وإعلان الولاء لله ، ضرورة لتحقيق التنمية فى العالم الاسلامى ، فالتقدم لن يتم فى ظل هذا الصراع ، ولابد من جمع الكلمة ، وتوحيد الصف ، والنزوع عن مذهب واحد هو الاسلام ، فالتنمية لن تتحقق إلا اذا تحولت الجماهير الى قوى فاعلة ، ولن تتحول إلا بعقيدة تحركها ، وليست هناك عقيدة تستطيع ذلك إلا الاسلام ، ولقد جربنا الرأسمالية ففشلت ، وجربنا الاشتراكية ففشلت ، ولا زلنا نتردد بينهما من فشل الى فشل أفليس من التعقل أن نجرب الاسلام مرة . فهو القادر على أن يجعل الأمة تعطى كل جهودها ، وتوظف من أجل التقدم كل طاقاتها .

إن الولاء لله قولا وعملا ، هو الخطوة الأولى من خطوات تحقيق التقدم ، فلابد أن تخلص أرض الاسلام لفكر الاسلام ، فوجود المجتمع المسلم أول شروط التمكن من تطبيق المنهج الأسلامى فى التنمية .

الفرع الثانى — بناء الإنسان على قيم الاسلام :

من المنطقى بعد الولاء لله واتخاذ شريعته مصدرا للتوحيد فى المجتمع أن يكون بناء الانسان على قيم الاسلام ، هو الخطوة التالية فى منهج التنمية الاسلامى ، فدور الانسان فى التنمية حاسم ، وبدونه لن تتحقق مهما توفرت الموارد المادية . فالمجتمعات تتقدم وتتخلف لكثير من الأسباب ، لكن رأس هذه الأسباب فى الحالتين هو الانسان ودوره ، ذلك « أن مايتم من أعمال فى أى مجتمع ، إنما يتم على أيدى أولئك الذين يكونون هذا المجتمع (١) » فالعنصر الجوهرى من عناصر التنمية هو الانسان ، وأى تغيرات فى الواقع الاقتصادى لابد أن يسبقها تغيير يصيب النفس الانسانية، فما لم يتغير المحتوى النفسى للانسان فلن ، يتغير شىء فى المحيط المادى ، سلبا وإيجابا ، وصدق الله العظيم : « إن الله لايغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم » (٢) .

وعليه فان تغيير الواقع الذى يحيط بنا من تخلف الى تقدم لا يكون بالبحث عن مصادر الثروة المادية والجرى وراء استيراد رأس المال ، فتلك مقومات ستتوفر تلقائيا كرد فعل لما يصيب الانسان من تغيير . لو جمعنا أموال قارون الى فوائض البترول وأعطيناها لمجتمع ينقصه الانسان

---

(١) بوكانان ، اليس — وسائل التنمية الاقتصادية — ترجمة محمود فتحى عمر وآخرون ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ص ١٩١ .
(٢) سورة الرعد ، الآية رقم ١١ .

الصالح للبناء ، فلن يجديه ذلك شيئا .. فالشرط الجوهرى لتحقيق التنمية اذا ، هو شرط معنوى لا مادى ، وهو توفر الارادة التى تحرك المجتمع نحو تحديد مهماته والاضطلاع بها ، ويكون ذلك بحمل الانسان لقيم معينة ، تمنحه الارادة والقدرة على المغالبة والتصدى للمشكلات والتغلب عليها . وعقيدة الاسلام توفر هذا الأساس . والتحلى بقيمه والتخلق بأخلاقه يوفر هذه الصفات . ولم يبق لتحقيق التقدم إلا تربية الانسان فى مجتمعنا على عين الاسلام .

ولكى نحقق ذلك فلابد من أن يكون لنا أسلوبنا التربوى الذى يقوم بنقل هذه القيم من الوضع النظرى الى الواقع الحياتى ، ويستلزم ذلك أن يتحقق لنا الاستقلال الفكرى ، فهو ثمرة من ثمرات الولاء لله تعالى حتى نصنع أفكارنا بأنفسنا ، ونستعيد شخصيتنا ، فبدون أن نصنع أفكارنا لن يكون بمقدورنا أن نصنع المنتجات الضرورية لاستهلاكنا ، ولن نبنى مجتمع مستقل بأفكار مستوردة أيا كان مصدرها (١) .

والقيم الاسلامية البانية لاتقع تحت حصر ، ويكفى أن نشير الى بعض منها فيما يلى :

١ — المحافظة على الوقت ، وعدم إضاعته فيما لا يفيد ، فالمسلم يعلم انه مسئول عن كل لحظة من عمره ، هل قضاها فيما يعود عليه وعلى أمته بالنفع أم بددها فيما لا عائد له . لن تزول قدما عبد حتى يسأل عن أربع منها : عن عمره فيم أفناه ، وعن شبابه فيم أبلاه (٢) .

٢ — تقدير العمل والارتقاء به الى درجة العبادة ، وممارسته طالما كان لدى الانسان قدرة عليه. إذ ليس فى الاسلام سن يتوقف عندها الانسان عن العمل ، بل إن قيام الساعة لاينبغى أن يحول بين المسلم وبين أداء عمل منتج «إذا قامت الساعة وفى يد أحدكم فسيلة فاستطاع أن يغرسها فليغرسها » (٣) ، ولن تزول قدما عبد حتى يسأل عن عمره فيم أفناه ، وعن شبابه فيم أبلاه ، وعن علمه ماذا عمل به ، وعن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفقه (٤) .

---

(١) مالك بن نبى ، انتاج المستشرقين وأثره على الفكر الاسلامى ، مكتبة عمار ، القاهرة ١٩٧٠ ، ص ٦٢ .

(٢) رواه الطبرانى والبزار ، انظر الكنز الثمين ، للحسنى ، حديث رقم ٣٠٥٠ .

(٣) رواه البخارى ، انظر عمدة القارىء . شرح صحيح البخارى ، المطبعة الأميرية ج ١٢ ص ١٥٥ .

(٤) رواه الطبرانى والبزار ، انظر الكثير الثمين ، للحسنى ، حديث رقم ٣٠٥٠ .

٣ــ النظر الى العلم على أنه طريق يسار عليه ، وليس غاية ، ينتهى اليها « لا يزال المرء عالما ما طلب العلم ، فاذا ظن أنه علم فقد جهل » (١) ، « وقل رب زدنى علما » (٢) ويعنى ذلك مداومة البحث العلمى ، واستمرار اكتشاف قوانين الله فى الكون ، واحترام العلماء فى كل فن وإعطائهم حق التوجيه والقيادة .

٤ ــ النظرالى الأموال على أنها قوام الحياة ، وإصلاحها والقيام عليه إصلاح للحياة نفسها ، وبالتالى يربى المسلم على أن يكون أداة للانتاج وتكوين رأس المال . واذا كان لديه رأس مال منتج فلا ينبغى أن يحوله الى مال استهلاكى الا ليبنى به أفضل منه ، وإلا كان مخالفا لتوجيهات الاسلام ، يقول النبى صلى الله عليه وسلم مرشدا الى ذلك « من باع دارا أو عقارا فلم يجعل ثمنه فى مثله كان قمينا أن لايبارك فيه » (٣) .

وأيضا يربى المسلم على الاقتصاد والتدبير فى أموال الاستهلاك ، والبعد بها عن الاسراف والتبذير « والذين اذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما » (٤) .

٥ ــ لزوم الجماعة وعدم شق عصا الطاعة ما دام دستور الاسلام محترما « واعتصموا بحمل الله جميعا ولا تفرقوا » (٥) ، « السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب أو كره ، ما لم يؤمر بمعصية فاذا أمر بمعصية ، فلا سمع ولاطاعة » (٦) .

٦ ــ الشورى فى كل أمر ، ومن أهم الأمور طريقة ونظام الحكم « وأمرهم شورى بينهم »

الى غير ذلك من القيم التى يطلب الاسلام غرسها فى نفوس المؤمنين ويطالبهم بأن يتحلوا بها فى سلوكهم الحياتى .

فاذا تمعنا فى القيم السابقة وجدناها ــ فى علاقتها بالتنمية الاقتصادية ــ إما ممهدة لها ، توفر شروطا لايمكن أن تتم بدونها مثل

---

(١) من كلام سفيان بى عيينه ، أنظر د . يوسف القرضاوى ــ الرسول والعلم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .
(٢) سورة طه الآية ١١٤ .
(٣) رواه أحمد فى المسند . وابن ماجه فى سننه ، ويحى بن آدم فى كتاب الخراج ، المطبعة السلفية جـ ٢١ ص ٧٩ .
(٤) سورة الفرقان الآية رقم ٦٧ .
(٥) سورة آل عمران ، الآية رقم ١٠٣ .
(٦) رواه البخارى ومسلم وابن ماجه والنسائى .

قيمة لزوم الجماعة ، والشورى فى الأمر ، اللتين يترتب عليهما الاستقرار السياسى ، وإما أن التحلى بهما يمثل إسهاما مباشرا فى جهود التنمية مثل المحافظة على الوقت ، واحترام العمل واعتباره تكليفا مستمرا ، والمحافظة على المال باعتباره عصب الحياة ، وزيادة الانتاج وضبط الاستهلاك مما يولد الفائض الاقتصادى ، وإما أن وجودها يقى جهود التنمية شر الانتكاس مثل الصدور عن آراء العلماء فى كل فن ، والتزام الصدق والموضوعية فى كل قول ، والنظر الى العلم على أنه طريق يسار عليه لا نهاية نقف عندها وما يعنيه ذلك من الاستفادة من البحث العلمى المستمر فى كل ميدان .

فاذا بنينا الانسان على هذه القيم فقد جعلنا منه لبنة صالحة للبناء قادرة على الانجاز ، ولن يستمر شعب متخلفا لفترة طويلة اذا وجد به مثل هذا الانسان .

الفرع الثالث — تحقيق التكامل الاقتصادى بين الشعوب الاسلامية :

إن إحدى مسلمات هذا العصر وحقائقه ، أن الشظيات الدولية لاتستطيع العيش فى عالم الدول العملاقة بنفسها ، أو العملاقة بتكتلاتها مالم تتجمع فى كيانات مماثلة ، فهناك حد أدنى من الحجم كى تتوفر الشروط الموضوعية لتحقيق التنمية الاقتصادية ، ومعظم البلاد الاسلامية لا تبلغ هذا الحجم ، ومن ثم فالتكامل فيما بينها لاغنى عنه ، وهى إن لم تتكامل فيما بينها،فى ظل الاستقلال اضطرت الى التكامل مع الدول الرأسمالية أو الدول الاشتراكية فى ظل التبعية لها .

ولقد فرض الله على أمتنا أن تبنى وحدتها فى صورة من الصور وأدنى درجات الوحدة هو « التكامل الاقتصادى » الذى يحقق لها الكثير من الشروط الموضوعية المطلوبة لبدء التنمية وانطلاقها ، ثم وصولها الى أهدافها . فلا غرابة أن نجعل من خطوات المنهج الاسلامى فى التنمية تحقيق التكامل الاقتصادى بين البلاد الاسلامية ، وأن يكون ذلك نتيجة منطقية لبناء الانسان على قيم الاسلام ، فقد علمنا أن الاعتصام بحبل الله وعدم التفرق قيمة إسلامية يحرص عليها كل مسلم .

إن الاسلام هو الفكرة الوحيدة القادرة على جمع المسلمين عليها ، أما غيرها من الأفكار مثل القومية أو الاقليمية ، أو الثورية فهى أفكار لاتمثل الا قبض الريح ، وقد حاولت الدول العربية التجمع على بعض هذه الأفكار فما أجداها ذلك شيئا ، فهى قد كانت تعاند واقعها الذى يؤكد أن الاسلام لا غيره هو القادر على جمع كلمتها وإلا فكيف نجمع بين مدعى الرأسمالية ومدعى الاشتراكية .

إن بعض ما يقدمه لنـــا التكامل الاقتصادى بين بلادنا ، كفيـــل بأن يدعونا الى تحقيقه ، إنه يقدم لنـــا على سبيل التمثيل :

— إمكانية استغلال مواردنا استغلالا أمثل ، تلك الموارد المـــوزعة بصورة تدعو الى التكامل، فحيث توجد الأرض الزراعية، لاتوجد الفوائض الماليـــة ، وحيث توجـــد الأيدى العاملـــة المدربـــة لا توجـــد الأرض الزراعيـــة ، ولا الفوائض المـــذكورة ، وحيث توجـــد هـــذه الفوائض تندر الأرض الصالحة للزراعة ولأيدى العاملة المدربة ، ولو تحقق التكامل فتلاقت هـــذه الموارد لأمكن لنـــا أن نستغل هـــذه الموارد كلهـــا استغلالا اقتصـــاديا بدلا من الاسراف الذى تستخدم بـــه أو الضياع الذى يلحـــق بالموارد الفائضة فى كل إقليم .

— يقدم لنـــا التكامل الاقتصادى ، أسواقا متسعة أمام الصناعات الناشئة الأمر الذى يعطيهـــا فرصة النمو والازدهار وتحقيـــق الوفورات الداخلية والخارجية .

— يضاعف التكامل الاقتصادى إمكانياتنا المتاحة ، إذ من المعروف والمجمع عليه بين كتاب التنمية ، أن إمكانيات مجموعة من الدول تفـــوق كثيرا مجموع الامكانات الفردية لأقطار تلك المجموعة (١) . فادخال البعد الاسلامى على استراتيجيات التنمية القطـــرية ، بتجميعها فى استراتيجية واحدة يرفع من فعالية الامكانيات المتاحة بكل إقليم .

— أيضـــا فان التـــكامل يرفع عن كاهلنا ما نتعـــرض له اليوم من استغلال بشع عـــن طريق شرط التبادل الدولى ، تلـــك التى تلعب دورا حاسما فى عملية التنمية سلبا أو إيجابا ، فهى إن كانت فى صالح الدول ، — كمـــا هو واقع الدول المتقدمة — نقلت اليها موارد من تتعامل معـــه ، وهى إن كانت ضـــدها — كمـــا هو واقع العالم الثـــالث — فهى كفيـــلة باستنزاف مواردها ووضع أقسى القيود على التنمية الاقتصادية فيها (٢). وفى ظل التكامل الاقتصادى نستطيع أن نتعامل مع العـــالم الخارجى فى ظروف أفضل ، تجعل شروط التبادل بيننا وبينه عادلة غير مجحفة بنا .

— كذلـــك فان التكامل فيمـــا بين بلادنا يولد الاعتماد على النفس من الوقوع فى براثن أحبولة رأس المـــال الأجنبى والديون الخارجية ، تلك الأحبولة التى نسجت خيوطها الدول المقدمة ، كى تبقى على الدول النامية تابعة لهـــا تستنزف — بهذا الطريق — مواردها ، ربما بصورة أشد ممـــا حدث أيام الاستعمار المباشر .

---

(١) د . محمد دويدار ، استراتيجية التطـــوير العربى — دار الثقـــافة الجديدة ، القاهرة ١٩٧٩ ، ص ٤٣ .

(٢) روبرت بولدوين ، جرالد صابر — التنمية الاقتصادية — ترجمـــة يوسف صايغ — مكتبة التعاون ، بيروت ١٩٦٤ ، ج ١ ص ٤٠١ .

إن التكامل اذا طريق لكسر الطوق الذى أحاطت أعناقنا به الدول المتقدمة، كى تبقى علينا تابعين لهـــا . والمنهج الاسلامى فى التنمية عندماينفخ فينا روح الاعتماد على النفس ، إنما يولد لدينا روح المغالبة والرغبة فى الانجاز، تلك التى بدونها لن تتحقق تنمية ما ، فليس فى تاريخ الدنيا كلها ما يثبت أن شعبا تحققت التنمية له هبـــة من الآخرين .

وهكذا يتبين لنـــا أن التكامل الاقتصادى بين بلادنا يمثل شرطا لاغنى عنه لتحقيق التنمية الاقتصادية ، يأتى بعد بناء الانسان على قيم الاسلام ، وتكوين الهوية المتميزة لمجتمعنا النابعة من الولاء لله تعالى وطـــرح ماعدا ذلك من أيديولوجيات .

الفرع الرابع — إحياء تنظيم الاسلام لملكية الموارد :

الخطوة الرابعة فى المنهج الانمائى الاسلامى، هى إحياء تنظيم الاسلام لملكية موارد المجتمع ، حتى تكون هذه الموارد فى خدمة جهود التنمية بأعلى كفـــاءة .

وتنظيم الاسلام لملكية موارد المجتمع يقوم على اعتماد الشكل المزدوج للملكية ، وشجب الشكل الواحد لهـــا ، بمعنى أنه يقوم على الجمع بين كـــل من الملكية الخاصة ، والملكية العـــامة ، دون أن يسمح بأن تطغى إحداهما على الأخرى ، ذلك أن كل نوع منهما أصل بذاته ، وليس فـــرعا عن الآخر ، وكلاهما مقيد بالصالح العام . وفى حدود ما بيد كل من القطاع العام والقطـــاع الخاص من موارد المجتمع تكون مسئولياته عن تحقيـــق التنميـــة الاقتصادية . ويتحدد له دوره الذى لايغنى فيـــه الآخر ، ومـــن ثم تتضافر جهود القطاعين على القيام بالتنمية الاقتصادية .

يختلف اذا تنظيـــم الاسلام لملكيـــة موارد المجتمع عن التنظيم الذى نعرفه فى النظام الاشتراكى أو فى النظـــام الرأسمالى اللذين يقومان على الشكل الواحد للملكية ، هذا يؤمن بالملكية العامة ، والآخر يؤمن بالملكية الخاصة ، وإن كان كل منهما يضـــطر الى الســـماح بالشكل المخالف لمـــا يؤمن به نزولا على ضرورات الحياة الأمر الذى يقيم دليلا على أن التنظيم الأمثل لملكية موارد المجتمع هو الذى يعترف ابتداء بالشكلين معا .

ولكن كيف توزع المـــوارد بين القطاعين العام والخـــاص فى التنظيم الاســـلامى ؟

إن الاسلام قبل توزيع هذه الموارد ينظر اليها فى مستويين : أعلى من هذا المستوى ، فهى فى المستوى الأول ، ملك لله تعالى بحكم الخلق والايجاد ، « لله ملك السموات والأرض وما بينهما » (١) .

---

(١) سورة المائدة ، الاية رقم ١٨ .

وهى فى المستوى الثانى ملك للبشر الذين تفضل الله عليهم به : « هو الذى خلق لكم ما فى الأرض جميعا » (١) ثم يأتى بعد ذلك توزيع هذه الموارد بين الملكية العامة والملكية الخاصة .

والقاعدة فى ذلك أن الأصل فى الشىء ان يكون مملوكا ملكية عامة امتدادا للمستوى الثانى من الملكية ، ولذلك فان الملكية العامة لمورد ما لاتحتاج سببا خاصا لظهورها ، أما ظهور الملكية الفردية على مورد من الموارد فلا بد له من سبب يقتضى أن يختص فرد دون آخر بنصيب من هذه الموارد . وينحصر هذا السبب فى الجهد البشرى الذى يتخلل موردا فيجعله منتجا بعد أن كان غير منتج ، أو يجعله أكثر صلاحية عما كان عليه من قبل ، « من أحيا أرضا ميتة فهى له » .

فهذا الجزء من الموارد الذى تخلله الجهد البشرى فى صورته الفردية فغير من صلاحيته للاشباع هو الذى نطلق عليه الملكية الفردية أما بقية الموارد التى لم يتخللها الجهد البشرى ، أو تخللها فى صورته الجماعية فانها تمثل الملكية العامة التى تربط باسم الجماعة أو الدولة .

ويقدم الاسلام الضوابط التى نفرق بها بين ما يجب أن يكون مملوكا ملكية عامة وبين مايمكن أن يدخل حوزة الملكية الخاصة . وقد بين لنا النبى صلى الله عليه وسلم الحدود بين الملكية العامة والخاصة عندما استرد الملح الذى اقطعه أبيض بن حمال بعد ان ذكر له ان هذا الملح بأرض ليس فيها غيره ، وأنه كالماء العد ، من ورده أخذه ، وما كان النبى (صلى الله عليه وسلم) يعود فى هبة أو عطية أعطاها ، فلما استرد الملح من أبيض علمنا أن المواصفات التى ذكرت له هى التى تحول دون دخول المورد نطاق الملكية الخاصة وقد تمثلت هذه المواصفات فى :

١ — وجوده بأرض ليس فيها غيره ، أى أنه ضرورى للناس .

٢ — إنه كالماء العد ، أى لايحتاج الى جهد ونفقة فى سبيل الحصول عليه (٢) ، أى أنه حى بطبعه لا يحتاج الى إحياء .

فكل ما كان كذلك يجب أن يبقى ملكية عامة ، والحديث المشهور الذى يقول فيه النبى صلى الله عليه وسلم : الناس شركاء فى ثلاث : « الماء والكلأ والنار » (٣) هو تطبيق للقاعدة العامة التى تستقى من

---

(١) سورة البقرة الآية رقم ٢٩ .

(٢) أبو عبيد ، الأموال ، مؤسسة ناصر الثقافية ، بيروت ، ط ١ ص ١١٨ .

(٣) رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه ، وأبو عبيد فى الأموال ، طبعة الكليات الأزهرية ، ص ٤١٣ .

موقف النبى (صلى الله عليه وسلم) من إقطاع أبيض . ولذلك فان الفقهاء قالوا : ومثل هذا : (الماء والكلأ والنار) كل عين ظاهرة كنفط أو قار أو كبريت ، أو حجارة فى غير ملك لأحد ، فليس لأحد أن يحتجزها دون غيره ، ولا لسلطان أن يمنعها لنفسه ولا لخاص من الناس » (١) .

وقالوا : المعادن ظاهرة وباطنة ، أما الظاهرة فما كان جوهرها المستودع فيها بارزا كمعادن الكحل والملح والنفط ، فهو كالماء الذى لايجوز إقطاعه والناس فيه شرع يأخذه من ورد اليه ، أما المعادن الباطنة فهى ما كان جوهرها مستكنا فيها لا يوصل اليه الا بالعمل كمعادن الذهب والفضة والحديد ، فهذه وما أشبهها معادن باطنة .. فلا يجوز إقطاعها كالمعادن الظاهرة وكل الناس فيها شرع (٢) .

وقالوا أيضا : ليس شىء من المعادن فى محالها « مناجمها » مالا مباحا حتى يمتلكها من يستولى عليها وإن كان استيلاؤه لم يحدث إلا بعمل قام به ، أو نفقة أنفقها فى سبيله وإنما هى ملك للمسلمين جميعا (٣) .

وعليه فما كان من الموارد عام النفع ، أو كان حيا بطبيعته ، وجب أن يكون ملكية عامة ، وما كان منها غير ذلك جاز أن يكون ملكية خاصة إذا وجد السبب الذى يبيح ذلك ، وهو الجهد البشرى الذى يبذله فرد على مورد ميت فيحييه. فتنظيم الملكية الاسلامى يقسم الموارد الى قسمين :

١ — موارد يجب أن تكون ملكية عامة ، ولا يجوز أن يرد عليها الملك الخاص ، وهى التى تعرف اصطلاحا باسم « ملكية جماعة المسلمين » وهى ما يكون عام النفع أو حيا بطبيعته .

٢ — موارد يجوز أن تكون ملكية عامة كما يجوز أن تظهر فيها الملكية الخاصة وهى كل ما لا يدخل تحت القسم الأول ، وهى تعرف اصطلاحا باسم « ملكية الدولة » فيمكن للأفراد إحياؤها وتملكها ، كما يمكن للدولة أن تقطعها أو أن تبيعها أو تحييها .

وعلى الدولة أن تقيم توازنا بين الملكية الخاصة والملكية العامة بحيث يحصل المجتمع من الملكيتين معا على أكبر عائد ممكن ، والطريق الى ذلك يكون بتشجيع الأفراد على اكتساب الملكية الخاصة ونشر نطاقها على أوسع مدى ، حتى يتحقق مقصود الاسلام ، من جعل المال متداولا بين

---

(١) الشافعى . الأم .طبعة دار الشعب ، القاهرة ، ج ٣ ص ٢٦٥ — ٢٦٦ .

(٢) أبو يعلى — الأحكام السلطانية ، مكتبة مصطفى الحلبى ، ط ٢ سنة ١٩٦٦ ، ص ٢٣٥ ، ٢٣٦ .

(٣) الشيخ الخفيف ، الملكية الفردية وتحديدها فى الاسلام ، المؤتمر الأول لمجمع البحوث ص ١١٢ .

الناس جميعا ، وليس وقفا على فريق دون فريق ، « كى لايكون دولة بين الأغنياء منكم » (١) ، وذلك عندما يكون القطاع الخاص هو القطاع الأضعف كما يكون بتدعيم القطاع العـــام وتنمية الموارد الداخلة فى نطاقه ، عندما يكون هو القطاع الأضعف .. وهكذا تحاول دائما أن تحقق التوازن بين القطـــاعين فى حركة تصـــاعدية تنتهى دائمـــا بالاضافة الى موارد الثروة المستغلة فى المجتمع . وهى مكلفة بأن تجعل فرعى الملكية فى حالة تشغيل كامل فهى مكلفة بتشغيل القطاع العام ، كما هى مكلفـــة بجعـــل القطاع الخاص فى حالة تشغيل أيضا .

ومسئوليتها عن القطاع العـــام مباشرة وعن القطـــاع الخاص غير مبـــاشرة .

والأفراد مسئولون مباشرة عن إدارة ما تحت أيديهم ، ومسئولون بطريق غير مباشر عن حسن إدارة الدولة للقطـــاع العـــام . فالمسئولية متبـــادلة .

ونعتقد أن هذا التنظيم الذى يقيمه الاسلام كفيل بالاسهام فى تحقيق التنمية . فهو يتيح فرصة استغلال موارد المجتمع أفضل استغلال ممكن . فهو عندما يبيح الملكيـــة الفردية فانه يستجيب لفطـــرة الانسان فى حب التملك والطموح الـــدائم ، فلو صودرت هـــذه الفطـــرة لفقد المجتمع أداة يسوق بها الله تعالى الناس ، الى العمل ، والعمارة والاسهام فى بنـــاء التقدم الاقتصادى بأوفر نصيب . فتقرير الملكية الفردية يجعـــل الانسان يبذل جهودا ما كان سيبذلها لو حرم من تملك ناتج عمله ، وفى نفس الوقت وبنفس الدرجة يأتى تقرير الاسلام للملكية العامة ليشبع فطرة الانسان التى جبلت على الانتماء الى بنى جنسه والتعاون معهم ، وبالتالى وجود حاجات عامة تنشأ استجابة لهذا الاحساس بما يتطلب تقرير الملكية العامة لتستخدم فى تحقيق التوازن مع الملكية الخاصة أى أن أداء الملكية الخاصة لوظائفها على أفضل وجه يتطلب وجود الملكية العامة . فالملكية المزدوجة اذا هى استجابة لفطرة الانسان . والاسلام عندما يشترط لظهور الملكية الفردية بذل عمل مثمر ينقل الموزد من الموت الى الحياة ، فانه يجعل ظهور الملكية الفردية متلازما مع الاضافة الى موارد الثروة فى المجتمع ، فاكتساب الملكية الفردية يعنى إضافة جديدة الى الثروة القومية . واذا كان الفـــرد بطبيعته مدفوعا الى حب التملك وكانت الدولة مدعوة الى تمكينه من ذلك ، فان طريقة اكتساب الملكية تكون أداة إنمائية جيدة . ولقـــد سلكت الدولة فى صدر الاسلام هذا الطريق فى تحقيق التقدم فأعلن النبى (صـــلى الله عليه وسلم) حق الفرد فى تملك مايحييه ، بل وعد على ذلك بأجر أخروى

---

(١) سورة الحشر آية رقم ٧ .

فوق المكافأة المـــادية ، بل لجـــأ الى تكليف اشخاص معينين بإحياء بعض الموارد ، وللمحافظة على استمرار حياة المورد يحـــرم المحى من استمرار ملكيته اذا فقد المورد الحياة على يديه .

والاسلام عندما يقيم التوازن الذى اشرنا اليه ليجعل العائد الاجتماعى اكبر ما يمكن ، فانه يقرر استخدام هذا العائد فى مصالح المجتمع ، سواء كان متولدا داخل القطاع الخاص أم كان متولدا داخل القطاع العـــام . فعائد الملكية الخاصة — بعد الانفاق منه على حاجات صاحبها ومن يعول — يجب أن يستخدم فى الانفاق على مصالح المجتمع ، كعائد القطاع العام، فهذا هو الانفـــاق فى سبيل الله تعالى الذى أمر به فى مقـــابل النهى عن الاكتناز ، « والذين يكنزون الذهب والفضـــة ولا ينفقونها فى ســـبيل الله فبشرهم بعذاب أليم (١) . فالمقصود بانفاقها فى سبيل الله تعالى هنـــا ، هو استخدامها فى تحقيق مصـــالح المجتمع مع بقاء ملكيتها للقطـــاع الذى تولدت فيه ، اذا لم يرد غير ذلك ، فالمحرم هنـــا هو الاكتناز والمطلوب هو الادخار للقيام بالاستثمار . وعليه فان فائض القطاع الخاص يتضـــافر مع فائض القطاع العام ليكونا الفـــائض الاقتصادى للمجتمع الذى يستخدم فى تنميته وهو الذى يعرف إسلاميا بإسم « الفضل » أو « العفو » .

وهكذا يتبين لنـــا أن إحياء تنظيم الأسلام للملكية فى المجتمع خطـــوة من خطوات المنهج الانمائى الاسلامى ، يترتب عليهـــا حسن الاستفادة من الموارد . والحصول منها على أكبر عائد ، وتوجيه « الفائض الاقتصادى » الى تحقيق مصالح المجتمع أيا كان القطاع الذى تولد فيه .

الفرع الخامس — توجيه الانتاج للوفاء « بحد الكفاية » لكل إنسان :

إن الطريق الى التنمية الاقتصادية فى ظل المنهج الاسلامى ، يمـــر بتحقيق حـــد الكفاية لـــكل إنسان فى المجتمع ، والجهود التى تهـــدف الى تحقيق حـــد الكفاية ينتهى بنـــا الى تحقيق التنمية الاقتصادية ، فالمدخل الى التنميـــة هو تحقيق حـــد الكفاية . ومهمـــا بلغت مستويات النـــاتج القومى من ارتفاع بغير تحقيق حد الكفاية فلن يمثل ذلك تنميـــة فى المنهج الاسلامى . فالتنمية فيه ليست إنتاجا عاليا فقط ، وإنما هى مع ذلك توزيع عادل . من اجل ذلك كانت الخطوة الأخيرة فى المنهج الانمـــائى الاسلامى تتمثـــل فى توجيه الانتـــاج للوفاء بهذا الهـــدف . وكان موقف الاسلام من الانتاج ورفع ممارسته الى مستوى العبادة التى خلق من اجلها الانسان .

فمـــا هو مفهوم الانتاج ؟ وما هو مفهوم حـــد الكفاية ؟ وكيف يوجه الأول للوفاء بالثـــانى ؟

---

(١) سورة التوبة الاية رقم ٣٤ .

مفهـــوم الانتـــاج :

إن الانتاج فى الاســـلام يعنى استخدام القـــدرات التى أودعها الله تعالى ، فى الانسان والموارد المادية التى خلقها الله تعالى فى الأرض ، من أجل إيجـــاد منفعة معتبرة إسلامياً .

ويأتى تقييـــد المنفعة ـــ التى يعـــد إيجادها إنتاجا ـــ بالاعتبـــار من الشريعة ليرتب صيانة الموارد المادية والطاقات الانسانية من أن تســـدد فيما لايفسد من منتجات لاتسهم فى إثراء الحياة الانسانية ، ويأتى التركيز على خلق الله تعالى للموارد والطـــاقات ليغرس فى نفس القـــائم بالعملية الانتاجية احترام هذه الحاجات مهمـــا بلغت من ضآلة الحجم وقلة المقدار، فـــلا يضيع ساعة من الزمن ، ولا يعبث بذرة من الخامات والمواد .

يقول النبى (صلى الله عليه وسلم) من قتـــل عصفورا عبثـــا عج الى الله يوم القيـــامة ، يقول : يا رب إن فـــلانا قتلنى عبثـــا ولم يقتلنى منفعة (١) فمهما كان المورد الانتاجى ضئيلا فلا ينبغى إلا استخدامه فيمـــا ينفع ويفيد ، وبالاسلوب الذى يحقق أعلى إنتاجية ، إتقانا للعمل عبـــادة لله تعـــالى .

والانتـــاج فى الاســـلام يمتـــد ليشمل توفير كل ما تحتاجه الجماعة والإسهام فى ذلك فرض كفاية على كل قادر ، فقد اتفق علماء المسلمين أن العمل فى كل باب من أبواب النفع يعتبر فرض كفاية يجب تحقيقه . ولو ترك كان على الجماعة كلها مغبة تركه بالنسبة للمجتمع ، وعليهـــا الإثم أمام الله (٢) .

وفروض الكفاية فى الاسلام لاتقل فى الأهمية عن فروض العين . بل ربما كان أثرها فى حياة المسلمين أظهر ، واذا تعين من يقوم بفرض الكفاية، فهو فى حقـــه فرض عين ، فاذا لم يقو على القيـــام بالانتاج فى مجال ما إلا للدولة ، أصبح قيامها بذلك فرض عين عليها .

ومنطلق فكرة فروض الكفاية فى الاسلام هو ضرورة أن تكون الأمة مستقلة غير تابعة ، حتى تؤدى رسالتها فى الشهادة على الأمم كما أريد لهـــا أن تكون « وكذلك جعلناكم أمة وسطا ، لتكونوا شهداء على الناس ، ويكون الرسول عليكم شهيدا » (٣) فـــكل مسلم مسئول عن الإســـهام فى

---

(١) رواه النسائى وابن حيان فى صحيحه ، انظر الكنز الثمين للحسنى ص ٥٨٥ ، رقم ٣٨٥٣ .

(٢) يوسف كمال ، الاسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة ، دار الوفاء للطباعة والنشر ، المنصورة ، مصر ط ١ سنة ١٩٨٦ ص ١٦٧ .

(٣) سورة البقرة الاية رقم ١٤٣ .

تحقيق هذا الاستقلال ونفى التبعية « أنت على ثغرة من الاسلام فلا يؤتين من قبلك » فالتبعية التى يجرها إهمال الانتاج فى المجالات الرئيسية مناقضة لمقام الشهادة على الأمم ، ومؤشر على عدم قيام كل فرد بما يجب عليه من فروض الكفاية ، ومن هنا كانت دعوة المسلم الى ممارسة الانتاج مدى الحياة « اذا قامت الساعة وفى يد أحدكم فسيلة فاستطاع أن يغرسها فليفعل » (١) . « ولن تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن أربع : عن عمره فيم أفناه ، وعن شبابه فيم أبلاه ، وعن ماله من أين اكتسبه، وفيم أنفقه ، وعن عمله ماذا عمل فيه » (٢) .

وهكذا نرى الانتاج فى الاسلام استخداما للطاقة البشرية والموارد المادية وفاء بحاجات المجتمع ، عبادة الله تعالى وقياما بما فرض لبناء المجتمع القائم برسالة الله تعالى ، ونرى الاعتماد على الذات ركنا من أركان البناء فى ظل المنهج الاسلامى .

مفهوم « حد الكفاية » :

أما « حد الكفاية » الذى يستهدف تحقيقه الانتاج القومى ، والذى نعتبر تحقيقه مدخلا لتحقيق التنمية الاقتصادية ، فاننا نراه مفهوما متحركا غير ساكن ، فليس هو قدرا ما من السلع والخدمات أو قدرا ثابتا من الدخل ، وانما هو مستوى حركى من الاشباع يختلف باختلاف مستويات النمو التى بلغها المجتمع ، إنه المستوى اللائق من المعيشة فى ظل ظروف المجتمع وإمكانياته ، يتدرج من إشباع الضروريات الى إشباع الحاجيات فاشباع الكماليات .

وكلما زادت إمكانيات المجتمع كلما ارتفع مستوى « حد الكفاية » وارتفاع مستوى « حد الكفاية » يزيد من إمكانيات المجتمع ، فذلك يعنى توفر ظروف معينة أفضل تجعل إنتاجية الفرد أعلى ، مما يؤدى الى زيادة الانتاجية المتوسطة فى المجتمع فيزيد بالتالى الانتاج القومى ، وزيادة الانتاج القومى ترتب ارتفاع مستوى « حد الكفاية » الواجب تحقيقه من جديد ، وهكذا يتبادل كل من حجم الانتاج القومى ومستوى حد الكفاية التأثير والتأثر ، فى حركة صعودية دائمة ، تحمل المجتمع الى آفاق أرحب من الرفاهية والتقدم ، وتحقيق رسالة المسلم على الأرض بنشر الخير والعدل وتقديم القدوة .

---

(١) رواه البخارى ، أنظر عمدة القارىء للعينى . المطبعة الاميرية ، بالقاهرة ، جـ ١٢ ، ص ١٥٥ .
(٢) رواه الطبرانى والبزار . الكنز الثمين ، مرجع سابق ص ١٧١ .

كيف يوجه الانتاج للوفاء « بحد الكفاية » ؟

لمـــا كانت التنمية ـــ كما قلنـــا ـــ ليست إنتاجا عاليا فقط ، وإنما هى فى نفس الوقت توزيع عادل لمـــا ينتج ، كان الوفاء بذلك يتطلب العمل على مستويات ثلاثة :

١ ـــ مستوى زيادة موارد الانتاج .

٢ ـــ مستوى زيادة الانتـــاج .

٣ ـــ مستوى التحكم فى نوعية الانتاج .

وعلى هذه المستويات الثلاثة يعمل المنهج الإنمائى الاسلامى ، كى يصل فى النهاية الى جعل الانتاج وافيا « بحد الكفاية » وبالتالى محققـــا للتنمية الاقتصادية . فعلى المستوى الأول فان المنهج يقدم لنـــا :

١ ـــ سياسة إحياء الموات .

٢ ـــ سياسة الاعتماد على الذات .

وعلى المستوى الثانى ، فانه يقدم لنـــا :

١ ـــ فرض العمل على كل قادر .

٢ ـــ الدعوة الى اكتشاف القوانين الفنية للانتاج واستخدامها .

٣ ـــ تشريع الزكاة بمضمونه الانتاجى .

أما على المستوى الثالث فان المنهج يقدم لنـــا :

١ ـــ وضع أولويات للانتـــاج .

٢ ـــ تكليف الأفراد بالقيام بفروض الكفاية .

وفيما يلى نوضح المقصود من كل مبدأ أو سياسة منها ، ودورها فى تحقيق وفاء الانتاج بالحاجات .

فعلى مستوى زيادة موارد الانتاج :

لدينا سياسة إحياء الموات وسياسة الاعتماد على الذات ، ولـــكى ننطلق الى تحقيـــق أهدافنا بثبـــات علينـــا أن نبعث هاتين السياســـتين الاسلاميتين .

(أ) بعث سياسة إحياء الموات :

وهى سياسة إسلامية تهدف الى توسيع حجم موارد المجتمع ، فهى تعنى بذل الجهود التى تنقل الموارد من عدم الصلاحية الى حالة من الصلاحية والعطاء . وقد طبقها النبى — صلى الله عليه وسلم — والخلفاء من بعده . واليوم ران التخلف على الأمة ، فانها فى حاجة ماسة الى بعث هذه السياسة على أوسع نطاق ممكن ، فهى السياسة القادرة على تحريك الموارد وتحقيق التقدم ، اذا فهمنا مضمون « إحياء الموات » فهما صحيحا . فاحياء الموات — فى رأينا — ليس مقصورا على نقل الأرض من الموت الى الحياة . كما هو منطوق الحديث الشريف الذى قرر هذه السياسة ، وهو قول النبى صلى الله عليه وسلم « من أحيا أرضا ميتة فهى له » (١) ، بل إنه يتسع ليشمل كل الموارد المادية التى تكون فى حالة من عدم النفع ، بل يمتد فى نظرنا ليشمل الموارد البشرية التى ربما تكون فى حالة من عدم النفع أيضا ، بسبب سيطرة التوجيه الباطل وغيبة التوجيه السليم ، ومن ثم يكون رفع ركام الجهل عن عقولنا ، وإعادة الوعى ، واليقظة اليها وتبصيرها بدورها ، يكون إحياء لها ، حتى تأخذ مقدراتها بيدها ، ويكون لها رأى فى مصيرها الذى تساق اليه . وفى نظرنا فان إحياء موات البشر أبعد أثرا من إحياء موات الأرض ، فى توجيه الانتاج للوفاء بحد الكفاية ، فاحياء الأرض هو إحياء لمورد إنتاجى ، بينما إحياء موات البشر إحياء لجميع موارد الانتاج بعد ذلك .

إن الفرد لايكون فعالا مؤديا دوره فى الحياة وهو لايعرف لنفسه دورا فيها ، فلو بعثنا سياسة « إحياء الموات » وعدنا الى إحياء موات مواردنا لكان ذلك هو الدعامة الأولى للانتاج وتمكينه من الوفاء بحد الكفاية وتحقيق التنمية .

(ب) بعث سياسة الاعتماد على الذات :

سياسة الاعتماد على الذات ، تتمثل فى بعث ثقة الأمة بنفسها وبقدرتها على الانجاز ، وإدراكها بأنه فى إمكانها أن تحقق ما تصبو اليه ، بتفجير الطاقات المختزنة فى جماهيرها ، اذا هى أحيت هذه الجماهير ، فعمدت الجماهير الى إحياء الموارد المادية ، فالموارد بشقيها متوفرة ولا ينقصنا الا الارادة الصادقة فى استخدامها .

وسياسة الاعتماد على الذات سياسة إسلامية أصيلة ، فلا يقبل

---

(١) رواه البخارى ، أنظر شرح الكرمانى ، مرجع سابق ، ج ١٢ ، ص ١٦٠ .

إسلاميا أن تعتمد الأمة على غيرها فى حل مشكلاتها ، فذلك مرفوض مذهبيا واقتصاديا .

أما مذهبيا فلأنه لاينبغى أن يكون لغير المسلمين ولاية على المسلمين من أى نوع ، « ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا » (١) . والاعتماد على الغير فى الانجاز يعنى القبول بتدخله فى شئوننا ، « فليست المعونة الأجنبية الا إجراء للتدخل فى الشئون الاقتصادية لبلد ما » (٢) .

وأما اقتصاديا فلأن الاعتماد على الغير لن يحقق أدنى درجات التقدم المطلوب ، بل هو مخدر للشعوب يلهيها عن سلوك الطريق الصحيح ، وهو الاعتماد على الذات . ولم يحدث فى تاريخ الشعوب التى حققت التنمية الاقتصادية أن قام لها بها غيرها . ونتائج سياسة الاعتماد على الغير ، فى شكل المعونات الأجنبية ، أصبحت واضحة للعيان فى العالم الثالث ، لقد جعلت من تحقيق التنمية الاقتصادية حلما من الأحلام بعيد المنال ، بعد أن غرقت الشعوب النامية فى الديون التى لاتملك لها وفاء ، بعد أن استنزف الاعتماد على الغير الجاد بالأكبر من عائد مابذلته من جهود .

إن بعث سياسة الاعتماد على الذات ، يعنى التركيز على الامكانيات الاسلامية مادية وبشرية ، واذا كان ينقصنا اليوم رأس المال فليس العلاج هو الاعتماد على الآخرين فى تكوينه ، وإنما يكون بالاعتماد على إمكاننا الاجتماعى لتعويض النقص ثم المسارعة الى بناء رأس المال . واذا كانت تنقصنا التكنولوجيا المتقدمة فان الحل يكون بالاعتماد على أنفسنا فى حل مشكلاتنا التقنية ، ومن ثم نقوم ببناء تكنولوجيا ذاتية تتفق واحتياجاتنا ، مسلحين بالبحث العلمي الجاد ، الذى يقوم به أبناؤنا ، ومستفيدين من التراث التكنولوجى الذى نملكه ، والتراث الانسانى العام الذى تملكه البشرية .

إن الاعتماد على الذات اذايضع فى أيدينا إمكانيات إضافية لم تكن معنا سواء على الجانب المادى أم الجانب الانسانى ، أما الاعتماد على الغير فإنه يستنزف الجزء الأكبر من عائد ما تبذله من جهود ، وما يتركه بعد ذلك لايقوى على تحقيق « حد الكفاية » والوفاء بحاجات المجتمع .

على مستوى زيادة الانتاج :

انطلاقا من المفهوم الحركى لمستوى « حد الكفاية » فان الانتاج يجب أن ينمو بصفة دائمة ، حتى يستجيب لمستويات حد الكفاية المتصاعدة ولتحقيق ذلك فان المنهج الاسلامى يضم عدة مبادىء وتشريعات منها :

---

(١) سورة النساء ، الاية رقم ١٤١ .

(٢) محبوب الحق ، ستار الفقر ، ترجمة أحمد فؤاد بلبع ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة سنة ١٩٧٨ ، ص ١٠١ .

١ — فرض العمل على كل قادر ، وتكليفه بممارسة الانتاج مدى بقائه قادرا ، وتكلف الدولة الاسلامية بخلق فرص العمل ، وإجبار القادرين على مزاولته بالترغيب والترهيب ، باستغلال غريزة حب التملك التى فطر عليها الانسان ، وبحرمان من يمتنع عن العمل قادرا ، من حق الضمان الاجتماعى ، « إذ لاحق فيها (الزكاة) لغنى ولا لذى مرة سوى » (١) ومنثم يتمكن المجتمع من تعبئة الطاقات البشرية واستخدامها الاستخدام الأمثل فى زيادة الانتاج وتوفير إمكانات تحقيق « حد الكفاية » .

٢ — تكليف المؤمنين بالسعى الحثيث الدائم الى اكتشاف ثم استخدام القوانين الفنية التى تخضع لها العمليات الانتاجية ، ودعوتهم الى استخدامها أن سبقهم غيرهم الى اكتشافها « قد جعل الله لكل شىء قدرا » (٢) أى سننا يخضع لها . ثم « أنتم أعلم بشئون دنياكم » (٣) تكليف للعقل بالبحث فى الشئون التى ليست من مهمة الوحى . وأخيرا فان « الحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق بها » .

٣ — تقرير تشريع الزكاة بحيث يمكن أن تكون له آثاره الانتاجية بعيدة المدى ، والأصل أن تشريع الزكاة تقرر ليكون أداة لتحقيق « حد الكفاية » وعلينا أن نصل الى الصورة المناسبة لتطبيقه بحيث يكون أداة إنماء وإنتاج ، فى نفس الوقت الذى يحقق فيه مهمته الأساسية ، وهذا هو ما نعنيه بقولنا « المضمون الانتاجى للزكاة » .

إن تشريع الزكاة لايعمد الى إتاحة مقدار من الدخل النقدى لمن لم يحقق كفايته ، وإنما يعمد الى إتاحة قدر من السلع الانتاجية لكل مستحق يستخدمها فى توليد كفايته ، أى أن توفير الكفاية يمر باستخدام قدرات الشخص . وهذا معناه أن تشريع الزكاة يركز على نقل المحتاج الى صفوف المنتجين الذين ينتجون فيكفون أنفسهم ، ويساهمون فى تحقيق كفاية غيرهم ممن يعجز عن العمل فهى وسيلة لزيادة الانتاج .

ولو تعلمنا مغزى كون الاتجاه العام فى المطلوب من المكلف بزكاة النعم ، هو الاناث منها ، لتبين لنا أن الزكاة تقدم لمستحقيها أموالا إنتاجية وليست أموالا استهلاكية فالمطلوب من الابل إما شياه وإما بنات ؟ أو بنات مخاض أو حقاق ، أو جذعات . وفى الغنم الشياه ، وفى البقر التبيعة أو المسنة » (٣)

---

(١) رواه الخمسة .
(٢) سورة الطلاق الآية رقم ٣ .
(٣) جزء من رواية ثم لحديث تأبير النخل صحيح .
(٤) أبو عبيد — الأموال ، مؤسسة ناصر للثقافة ، بيروت : ط ١ سنة ١٩٨١ ص ١٤٧ ، ١٥٧ .

وهى إناث تستخدم فى الدر والنسل وليس فى الاستهلاك المباشر . ولقد فقه الكثير من فقهائنا هذا المغزى فقالوا : إن الزكاة تعطى بحيث تحقق لآخذها الغنى الدائم « اذا أعطيتم فأغنوا » (١) ويتحقق ذلك بتمليك المستحق رأس مال إنتاجى ، بأن يعطى المحترف رأس مال حرفته ، أو آلات حرفته ، قلت قيمة ذلك أو كثرت . والمعيار أن يتحقق له من ربحه ما يفى بكفايته ، وذلك يختلف باختلاف الحرف والبلاد والأزمان والأشخاص . ومن لا يحسن حرفة ولا يصلح لعمل ما ، يملك ما يكفيه دخله منه ، ويوقف عليه فلا يخرجه من ملكه حتى يستمر غنيا مكتفيا (٢) .

ومن خلال ما أقره هؤلاء الفقهاء بخصوص تحقيق الغنى لمن يستفيد من الزكاة ، ومن إيماننا بأن طريقة استخدام الزكاة فى الوفاء بهذا الهدف تختلف باختلاف العصور ، فاننا نستطيع أن نتقدم بتصور لكيفية استخدام الزكاة ، بحيث تكون أداة إنتاج محققة لحد الكفاية ، ويتمثل هذا التصور فى البنود التالية :ـ

١ ـ تجمع الزكاة من المكلفين بها ، وعلى الدولة أن تقوم به بأكفأ الأساليب .

٢ ـ تكوين مجلس للاشراف على جمع واستخدام الزكاة يضم قادة الرأى فى المجتمع من اقتصاديين وسياسيين وإداريين وأخصائيين .. الخ . تتبعه إدارات للبحوث والتدريب والتخطيط والرقابة والمتابعة .. الخ . ويكون مسئولا أمام الأمة عن تحقيق أهداف الزكاة المذكورة .

٣ ـ ينشىء المجلس بالزكاة مصانع ويستصلح أراضى ويقيم متاجر .. الخ . وتتخذ هذه المشروعات الشكل القانونى المناسب ، وتتوقف على مستحقى الزكاة ، وتديرها مجالس متخصصة معينة من قبل مجلس الزكاة ، وتتوسع كل عام رأسيا وأفقيا بما يضاف اليها من زكوات جديدة ، وتدار على أسس اقتصادية .

٤ ـ يقسم المستحقون للزكاة الى :

(أ) قادرين على العمل .

(ب) وعاجزين عن العمل .

فالقادر يدرب على المجال الذى يناسبه ويلحق بمؤسسة من المؤسسات الموقوفة علىمستحقى الزكاة ، وينال من عمله أجر المثل ، فتتحقق كفايته عن طريق عمله . وله بعد تدريبه أن يحصل على رأس مال يعمل به مستقلا إن لم تكن مشروعات الزكاة فى حاجة اليه .

---

(١) أموال . م . س . ص ١٤٧ ـ ١٥٧ .

(٢) د . يوسف القرضاوى ـ فقه الزكاة ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ط ٨ ص ٥٦٣ ، ص ٥٧٨ .

(٥) أرباح المشروعات تستخدم فى :

(أ) فرض مرتبات دورية لمن يعجز عن العمل .

(ب) رعاية شئون المستقلين فى أعمالهم بتوفير رأس مال حرفهم والقضاء عن غارمهم ، وإعانة ابن السبيل .. الخ .

(جـ) التعريف بالاسلام والدعوة اليه ورعاية الأقليات الاسلامية فى الخارج .

٦ — تتوسع هذه المنشآت عاما بعد عام ، سواء فى الحجم أم فى ولوج ميادين إنتاجية جديدة ، وذلك بما يجمع من زكوات ، وبما يفضل من أرباح المشروعات القائمة ، فتكون فى كل عام أكثر قدرة مما كانت عليه من قبل ، على تحقيق التنمية والاسهام فى زيادة الانتاج ومن ثم تحقيق هدفها الأصلى وهو تحقيق « حد الكفاية » ذلك الهدف الذى يسعى الى تحقيقه الاقتصاد القومى كله .

فهل يبقى اقتصاد ما متخلفا اذا منح هذه المبادىء : فرض العمل على كل قادر والسعى الى اكتشاف وتطبيق الفنون الانتاجية ، مع تشريع مثل الزكاة .

على المستوى الأخير :

مستوى التحكم فى نوعية الانتاج حتى يكون ممكن التوزيع على جماهير الأمة فان المنهج الاسلامى يشتمل على :

١ — ترتيب أولويات الانتاج .

٢ — تكليف الأفراد بالقيام بفروض الكفاية .

وفيما يتعلق بالنقطة الأولى ، فان الاسلام يضع للانتاج أولويات عليه أن يعنى بها . تبدأ بانتاج الضروريات ثم ينتقل الجهاز الانتاجى بعدها للوفاء بالحاجات ، ثم بعد ذلك يهتم بالوفاء بالكماليات أو التحسينات ولا يتجاوزها ، فليس بعد الكماليات أو التحسينات فى الاسلام الا السرف والترف ، وبغض الاسلام لذلك معروف « ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين » (١) ، « وكم أهلكنا من قرية بطرت معيشتها » (٢)

وإن تحققت تنمية بغير التزام هذا الترتيب ، فربما يفضى الأمر الى مضاعفة الدخل القومى ، فى شكل سلع ترفيه لاتسهم فى إشباع حاجات الجماهير بشىء ، إذ هى لاتصلح لأن توزع عليهم وهم ليسوا فى حاجة اليها .

---

(١) سورة الأنعام الاية رقم ١٤١ .
(٢) سورة القصص الاية رقم ٥٨ .

وفى هـــذه الحالة فاننـــا سنشاهد ارتفاع حجم الدخل القـــومى مع انخفاض رفاهة الجماهير فى نفس الوقت .

ولكى يضمن المنهج الانمائى الاسلامى قيـــام الجهاز الانتاجى بانتـــاج السلع والخدمات التى تسهم فى إشباع حاجات الجماهير وتدخل بالتالى فى تحقيق « حـــد الكفاية » فانه عمد الى :

(أ) وضع قدر ضخم من الموارد تحت تصرف الدولة فى شكل الملكية العامة والتى عن طريقهـــا تستطيع الدولة توجيه الجهـــاز الانتاجى نحو إشباع هذا الترتيب فى الوفاء باحتياجات الناس .

(ب) جعل من حق الدولة الاشراف على القطاع الخاص . ومن هذا الطريق تستطيع الدولة بوسائل الترغيب والترهيب ، والاقناع الأدبى أن تجعل القطاع الخاص يلتزم بالترتيب السابق فى الوفاء باحتياجات الناس.

وبهذا يتحقق للموارد أفضل تخصيص ، حيث يستخدم كل مورد فى أكثر السلع والخدمات نفعا ، فيرتفع مستوى رفاهة الناس .

وفيما يتعلق بالنقطة الثانيـــة وهى تكليف الأفراد بالقيـــام بفروض الكفاية ، فان الاسلام قد فرض على الأمة فى مجموعها فروضـــا هى التى نعرفها بفروض الكفاية ، وهى التى يكون الجميع مقصرين وآثمين اذا لم تؤد هذه الفروض .

ولقد بهتت صورة فروض الكفاية فى عقول النـــاس ، وقلت عنـــاية الأمة بها اليوم ، كنتيجة للموت الفكرى الذى أصاب إنسان هـــذه الأمة ، ومن هنا فان بناء الانسان على قيم الاسلام ، يعيد لفروض الكفاية مكانتها فى حياة المسلم ، فيدرك أنه لن يكون كامل الاســـلام ، وفروض الكفـــاية لا تجد من يقوم بها ، فاذا حدث هذا فان الأفراد سيتحولون الى باحثين عن فروض الكفاية يقومون بها حتى يرتفع عنهم الاثم ، ويكمل لهم الاسلام .

وأهم فروض الكفاية القيام بانتاج ما تحتاجه الأمة من سلع وخدمات فى شتى المجالات ، وعلى كل المستويات الضرورية والحاجيـــة والكماليـــة واذا وضعنا هذا التكليف موضع التنفيذ كجزء من المنهج الانمائى الاسلامى، فاننا نستطيع أن نقيم جهازا إنتاجيـــا متكاملا يمـــدنا بالسلع والخـــدمات المطلوبة تبعا لأهميتها للمجتمع ، وبهذا يتم توزيع الموارد المـــادية والبشرية على مختلف المجـــالات والمستويات بالقدر الذى يعكس كل مجـــال وكـــل مستوى .

ولا شك أن تحقيق كـــل من ترتيب أولويات الانتاج أو قيـــام الأفراد بفروض الكفاية ، يستلزم أن تكون هناك خطة للانتاج ، تأخـــذ فى اعتبارها هذه الاولويات ، ويدعى القطاعان العام والخاص الى المشاركة فيها . فهى

التى تمكن الدولة من الزام القطاع الخاص بالترتيب المطلوب . وهى التى تظهر للمواطنين ، مواطن فروض الكفاية التى عليهم أن يهرعوا الي القيام بها ، مستخدمين فى ذلك إمكاناتهم البشرية والفائض الاقتصادى الذى يتولد تحت أيديهم .

خاتمـــة :

فى نهاية البحث يهمنا أن نوضح أن المنهج الاسلامى فى التنمية سبق أن طبق ، وجاء بأفضل النتائج عندما التزم به المسلمون .

وهو اليوم قادر على تحقيق التقدم اذا طبقناه بخطواته السابقة ، فوالينا الله تعالى ، وبنينا الانسان على قيم الاسلام ، والتزمنا نظمه فى الملكية والانتاج ، وطبقنا هديه فى الاستهلاك والتوزيع ، وصبرنا على تحمل التضحيات ، وصابرنا العقبات والمشكلات ، حتى يعطى المنهج ثمراته .

ولربما يوجد بيننا من يستعجل التقدم ، ويحب أن يرى بلادنا وقد تخلصت من وصمة التخلف ما بين عشية وضحاها ، ومن ثم فان هذا البعض لايروق له المنهج الاسلامى ، لما يتطلبه من تغييرات عميقة حتى تتحقق التنمية ، فى الوقت الذى يشاهد المناهج المستوردة تعد من يتبناها بالتقدم السهل القريب ، والرد على هذا البعض ليس بانكار عمق التغييرات المطلوب إحداثها ، ولا بالتقليل من التضحيات التى يجب تقديمها فى المنهج الاسلامى ، وانما ببيان أنه بدون هذه التغيرات ، وتلك التضحيات ، لن تتحقق تنمية . فالتنمية ليست بالأمر الهين حتى يكون الطريق اليها سهلا . إنها تتطلب إحداث تغييرات عميقة فى الموارد المادية والبشرية والعلاقات الاجتماعية القائمة فى ظل التخلف ، لتحل محلها موارد وعلاقات مغايرة تماما لما كان سائدا من قبل ، حتى تفرز لنا تقدما بعد ما كانت تفرز التخلف ، ومن يعد بغير ذلك فهو مضلل .

هذا وثمت أمر آخر ، قد يغيب عمن يورد هذا الافتراض ويتمثل فى إجابتنا على سؤال محدد ، وينبغى أن تكون هذه الاجابة حاضرة فى عقولنا دائما .. والسؤال يقول :

أى مجتمع نريد أن ننمى ؟ هل نريد تنمية المجتمع القائم بتوجيهاته الحالية ، رأسمالية كانت أم اشتراكية ، أم نريد أن ننمى مجتمعا إسلاميا ؟

إن الاجابة على هذا السؤال إما أن تسقط الاعتراض المذكور ، وإما أن تسقط بناء عليها مبررات الدعوة الى تطبيق المنهج الاسلامى بالصورة الواردة فى هذا البحث ، فان كنا نريد تنمية المجتمعات القائمة بنفس توجيهاتها ، ونريد أن نستخدم الاسلام محفزا للعملية الانمائية ، فلسنا فى

حاجة الى هذا المنهج بما يفرضه من عميق التغيرات والتى لايمكن إحداثها فى ظل التوجيهات الحالية قطعا ويكفينا عندئذ أن نستخدم الاسلام فى بعض المناسبات ، وعندما تعجز المناهج القائمة عن التأثير فى جانب من الجوانب، فنكون فى حاجة الى أن يستثير الروح الاسلامية عند الناس ، تماما كما فعل — ستالين — أثناء الحرب العالمية الثانية عندما لجأ الى استثارة الروح الوطنية فى الروس ، وقد كان له ربع قرن يدعو الى الأممية ، فنحن بالمثل نستطيع أن نستخدم الاسلام بالقدر الذى يخدم التوجيهات الاشتراكية عندما نبرز فقط جانب العدالة الاجتماعية فى الاسلام ، ويدعى أنه هو الاشتراكية ، أو بالقدر الذى يخدم التوجيهات الرأسمالية ، عندما نبرز فقط صيانة الاسلام للملكية الخاصة ومحافظته عليها ، ورعايته لها ، بل ودعوته الى نشرها على أوسع نطاق ممكن بين الناس ، فتكون الرأسمالية عندئذ هى الاسلام .

إن كان المطلوب هو هذا فان المنهج الاسلامى بصرامته وعمق التغيرات المطلوبة له ، والتضحيات المطلوبة من حملته يعتبر بهذا غير متكافىء مع هدفنا من ورائه ، ويحقق بالتالى لمن هذا تصوره فى المطلوب منا ، أن يطرحه وراءه ظهريا ، وأن يعيب عليه عمق التغيرات التى يتطلبها .

أما اذا كنا نبتغى إقامة مجتمع توجهاته إسلامية ، ونريد أن نحقق تنمية مستقلة ، تستمد جذورها من واقعنا ، وتعتمد فى بنائها على إمكانياتنا ويعود خيرها على إنساننا ، فليس لهذا من سبيل إلا الاسلام بما يفرضه منهجه من تبعات ، وما يستلزمه من عمق التغيرات . وأعتقد أننا لانملك الاختيار بين التوجيهين اذا افترضنا أننا نريد أن نكون مسلمين ، فنحن لانملك أن نطلب من الاسلام أن يتأقلم مع مانحب ونرغب ، وإنما علينا أن نؤقلم أنفسنا مع ما يحبه الاسلام . فاذا وضع الاسلام طريقا للنهوض والتقدم فعلينا أن نسلك هذا الطريق ، أما الرغبة فى البقاء تحت مظلة الاسلام ، وسلوك الطرق التى تهواها أنفسنا ، فان ذلك ليس من الاسلام « وأن هذا صراطى مستقيما فاتبعوه ، ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله »(١) ، « قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين ، يهدى به الله من اتبع رضوانه سبل السلام ، ويخرجهم من الظلمات الى النور بإذنه ، ويهديهم الى صراط مستقيم » (٢) . صدق الله العظيم .

---

(١) سورة الانعام ، الاية رقم ١٥٣ .
(٢) سورة المائدة ، الايتان رقم ١٥ ، ١٦ .